

## اقتصاد

أكثر من ١٥٠٠ مليار ليرة  
استثمارات حسياء بأسعار  
صرف اليوم

## الوطن

كشف مدير مدينة حسياء الصناعية بمحافظة حمص بسام منصور «الوطن» أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة وصل إلى ٢٣٠ معاً، بالإضافة إلى ترخيص أكثر من ٩٨٠ مقسماً صناعياً، وهي موزعة ما بين إنهاء الإجراءات الإدارية وقيد الإنشاء والبناء ومنها من بدأت بتركيب الآلات ويتوقع أن تدخل الإنتاج مع نهاية العام الحالي. وأوضح منصور أن حجم الاستثمار في حسياء الصناعية منذ تأسيس المدينة وحتى العام الحالي تجاوزت ٢٥٠ مليار ليرة سورية على أساس سعر صرف الدولار ما قبل الأزمة، ولو اعتبر الحجم على سعر الصرف الحالي فالرقم يتجاوز ١٥٠٠ مليار ليرة سورية.

ولفت منصور إلى أن المدينة بدأت بالتواصل مع عدد من الشركات لإقامة محطات الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة، بالإضافة إلى أن مشروع التوسع والبنى التحتية لم يتوقف في حسياء الصناعية ويجري العمل الدائم لتحسينها لتخدم الصناعيين، خاصة أن المدينة لم تتوقف عن العمل طوال سنوات الأزمة وقامت بالتوسع سابقاً عدة مرات رغم ظروف الأزمة وهو ما شجع المستثمرين لإنشاء معاملهم فيها وذلك تشهد المدينة حالياً وجود مستثمرين من حلب قاموا بنقل معاملهم سابقاً إلى حسياء الصناعية ورغم عودة الأمان لمحافظة حلب فإنهم استمروا بالعمل

وأكد أن الخطة المستقبلية تتضمن إقامة توسعات للمدينة بحسب حاجة المستثمرين، كما أنه تم إطلاق أول منطقة تطوير عقاري في سورية بمساحة ٦٥ مكتاراً في حسياء الصناعية، ولكن لم يتقدم أحد وذلك ستم تجزيته إلى جزأين لتصغير المساحة وإعادة طرحها للاستثمار. ولفت منصور إلى أن المدينة تشهد زيارات من قواد رجال أعمال ومستثمرين من دول أجنبية وعربية، وقد شهدت المدينة زيارات من رجال أعمال من روسيا وبيلاروسيا ومن بينها زيارات لسفراء هذه الدول مع المستثمرين، وحالياً يوجد في المدينة ثلاث منشآت صناعية في القطاع الهندي مستثمرين لبنانيين ويتوقع أن يبدأ الإنتاج مع بداية العام القادم ٢٠١٩.

## نائب وزير النقل في القرم له «الوطن»:

## نسعى لنكون بوابة لعبور المنتجات بين روسيا وسورية

## خط بحري للشحن وآخر جوي للسياحة قيد البحث

## علي محمود سليمان

أعرب نائب وزير النقل في جمهورية القرم غريغوري زوبوف عن سعادته لزيارته الأولى إلى سورية التي قام بها مؤخراً للبحث في إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وخاصة في مجال النقل، مبيّناً أن الوضع في جزيرة القرم مشابه للوضع في سورية من الناحية الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على البلدين من أوروبا وأمريكا، منوهاً بأنه عندما يتم تنظيم العمل بين البلدين وإقامة مشروعات حقيقية من النقل البحري والجوي فهذا يعني بطبيعة الحال كسر للعقوبات الغربية التي لن تؤثر في التعاون الاقتصادي بين البلدين لأن التبادل التجاري بينهما سوف يكون مباشراً.

## خط بحري لربط الموانئ

زوبوف أشار إلى الرغبة لدى البلدين في إمكانية بناء خط بحري قوي يربط موانئ البلدين ببعضهما، خاصة في المرحلة القادمة التي تشهد فيها سورية بدء إعادة إعمار، وستكون بحاجة للمواد الأولية لإعادة الإعمار، مبيّناً استعداد القرم لتكون مركز الصادرات الروسية من المواد الأولية عن طريق موانئها إلى سورية، وذلك لأن جمهورية القرم أصبحت تابعة لجمهورية روسيا الاتحادية، وخاصة بعد أن افتتح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤخراً جسراً برياً يربط روسيا بجزيرة القرم، ما يسهل عمليات النقل والشحن، إضافة إلى أن العمل يجري حالياً على إنهاء سكة القطار التي تربط جزيرة القرم بروسيا ومن المتوقع أن ينتهي العمل بالسكة مع نهاية العام الحالي وهي ستساعد بنقل المواد الأولية

من روسيا إلى القرم ومنها إلى سورية عبر الموانئ، وبالتالي نسعى لتكون بوابة لعبور المنتجات بين سورية وروسيا. وأشار زوبوف إلى أن الحكومة في جمهورية القرم بدأت بخطة لإعادة تأهيل الموانئ وتطويرها وزيادة عمق المفاصل لتصبح وفق المعايير الدولية لرسو السفن وبوآخر الشحن، وخلال هذا العام سيتم افتتاح ميناء جديدة في مدين سيفيفوبيل، مبيّناً أن القرم تعد حالياً منطقة اقتصادية حرة بسبب الأوضاع السائدة فكل ميزانية الحكومة تصرف على تحسين الأوضاع ضمن الجزيرة وإعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق الحكومية وبالنسبة لتويزة المرافئ بين القرم وسورية فهو توجه للجزيرة مع عدة دول ومن بينها سورية، ولذلك فإن التوجه في الشحن التجاري ونقل البضائع من سورية لتكون بوابة العبور للبضائع السورية والروسية بين البلدين، وهذا سبب تواجد في سورية.

## خط جوي لتنمية السياحة

ولفت زوبوف في تصريحه له «الوطن» إلى مساع لتأسيس خط جوي مباشر بين البلدين بهدف السياحة والتبادل الثقافي والسياحة الدينية حيث إنه يوجد معالم سياحية دينية إن كانت مسيحية أو إسلامية في القرم وهي تشكل مقصداً سياحياً، إضافة إلى معالم أثرية وتاريخية وجمال الطبيعة في الجزيرة وذلك نسعى لبناء هذه الخطوط لتوسع العلاقات بين البلدين، مع السعي مع الجانبين السوري والروسي لتسهيل الخدمات السياحية، حيث إن النقل الجوي للسياحة سيكون أفضل لوصول السياح مع الجانبين السوري والروسي لتسهيل الخدمات السياحية، حيث إن النقل الجوي للشحن التجاري ونقل البضائع الذي سيكون مرهقاً للسياح ولكنه أفضل للشحن التجاري ونقل البضائع. وتحدث نائب وزير النقل بأن القرم تشهد إعادة تأهيل الموانئ وبعض المناطق التي

«التسليف الشعبي» يخفض فوائده  
أقلها صفر بالمئة على الحسابات الجارية  
وأغلاها ١٠ بالمئة لشهادات الاستثمار

## عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي محمد حمزة له «الوطن» عن تعديل الفوائد التي يمنحها المصرف، وذلك تنفيذاً للقرار ٩١ لعام ٢٠١٨ الصادر عن مجلس النقد والتسليف لجهة تعديل معدلات الفوائد على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار وودائع التوفير بالليرة السورية، صفر بدلاً من ١٪ للحسابات الجارية، كما كان معمول معمولاً بها، بينما بقي معدل الفائدة للودائع لأجل لمدة شهر ٧٪ كما كان معمولاً بها، بينما أصبح للوديعة لمدة ٣ أشهر ٧,٢٥٪ بدلاً من ٧٪، وللوديعة لمدة ٦ أشهر ٧,٥٪ بدلاً من ٨٪، وللوديعة لمدة ٩ أشهر أصبح معدل الفائدة ٧,٧٥٪ بدلاً من ٩٪، وللوديعة لمدة سنة ٨٪ بدلاً من ١٠٪، وللوديعة لمدة ١٨ شهر ٨,٢٥٪ بدلاً من ١٠,٥٪، وللودائع لمدة سنتين أصبحت ٨,٥٪ بدلاً من ١١٪. وفي حسابات التوفير، أصبح معدل الفائدة حتى ٥ ملايين ليرة ٧,٥٪، بينما تنعدم الفائدة لتصبح صفرية لكل ما يزيد عن ٥ ملايين ليرة، بينما كان معدل الفائدة في حسابات التوفير ٩٪ لكل حساب سقفه مليون ليرة.

وكان البنك المركزي في خطوة اعتبرها لتشجيع السوريين على إيداع أموالهم في المصارف العامة، حدد المصرف فوائده الودائع المصرفية باعتماد سعر فائدة مرجعي يعتبر الحد الأدنى لمعدلات الفائدة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع بالليرة السورية وفق الآتي ٧٪ للودائع لأجل شهر، و ١٠٪ على شهادات الاستثمار، وتمنح ودائع التوفير معدل الفائدة الممنوح من قبل المصرف على الودائع لأجل الموظفة لمدة ستة أشهر، وودائع توفير الأطفال معدل الفائدة الممنوح من قبل المصرف على الودائع لأجل الموظفة لمدة تسعة أشهر، في حين تم رفع سقف حسابات ودائع التوفير المستفيدة من الفائدة لتصل إلى خمسة ملايين ليرة سورية بدلاً من مليون.

كانت مهمله من الحكومة الأوكرانية، وهناك عدة شركات تعمل في إعادة التأهيل والإعمار وأصبحت تمتلك الخبرة في هذه المشروعات التي تنتهي في عام ٢٠٢٢ ولذلك يمكن للكثير من الشركات في القطاعين العام والخاص الاستثمار في سورية والمشاركة في إعادة الإعمار وخاصة إذا تلقينا دعوة من الحكومة السورية للمشاركة في إعادة الإعمار. وفيما يتعلق بالجانب المالي بين زوبوف بأن القرم تضم أكثر من مصرف لا يخضع للعقوبات الأوروبية ويمكن عن طريقها إجراء التحويلات المالية بين البلدين وهي الصعوبة التي دائماً ما يشتكي منها المصدرون والتجار والصناعيون لنقل وشحن بضائعهم بين البلدين، منوهاً بإمكانية أن يقوم الخبراء الماليون في البلدين بالعمل الإيجاد حلول من بينها إمكانية افتتاح فروع للمصارف بين البلدين للتخلص من العقوبات الأوروبية.



## بانوراما معرض دمشق الدولي

توصيات ملتی رجال الأعمال: تحفيز عودة رؤوس  
أموال السوريين وضمانات للمستثمرين

## «هيئة الاستثمار»: ١٣ فرصة بتكلفة ٦,٧

## مليارات دولار في معرض دمشق الدولي

## علي محمود سليمان

إدارة النفايات الصلبة في ٤ محافظات، وهي مشروعات قابلة للتنفيذ الفوري، كما تم طرح فرصة لمشروع تدوير الأنقاض في محافظة حمص. إضافة إلى مشروعات للصناعات الاستخراجية وطرح ١٣ مشروعاً للقطاع الخاص بعدة مجالات وهي مشروعات متوقفة تبحث عن شريك لإعادة الإقلاع من جديد، وتقوم بعرض هذه المشروعات والتعريف بها، للمستثمرين والبحث في إمكانية إيجاد صيغة للتفاهم بين أصحاب المشروعات المتوقفة والمستثمرين.

ولفت دياب إلى أنه تم عقد لقاء مع وفد من دولة الهند ضم رجال أعمال ومستثمرين أیدوا اهتمامهم بمشروعات الطاقة والطاقت المتجددة والصناعات حيث تم عرض الفرص الاستثمارية لهم والواقع الاستثماري وتنوعها يلبي الحاجة الملحة للاقتصاد السوري بما يحقق سياسة إحلال الواردات وتوفير القطر الأجنبي ودعم الإعمار والبناء. ومن ضمن الفرص ما هو متعلق بالصناعات والصناعات التحويلية وتم طرح لأول مرة مشروعات إدارة النفايات الصلبة بدءاً من فرز ومعالجة هذه النفايات وصولاً إلى صناعة الأسمدة العضوية وتوليد الكهرباء، وتم طرح ٨ مشروعات

## هنا غانم

خرج ملتی رجال الأعمال العرب والمغتربين أسس الذي حضره ٣٠٠ رجل أعمال بجملة من التوصيات أكدت أهمية الإسراع في إنجاز قانون الاستثمار الجديد والقوانين ذات الصلة والتنسيق مع جمع الجهات لوضع خريطة استثمارية تغطي احتياجات التنمية المستدامة قطاعياً وإقليمياً، بما يلبي متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، مع التأكيد أهمية وضع الخطط والبرامج وإصدار القوانين والأنظمة من الجهات المعنية للعمل على تحفيز عودة وتوظيف رؤوس أموال المغتربين السوريين، وإعادة ضخها في مشروعات الإعمار الاقتصاد الوطني. وتناولت التوصيات ضرورة تحديد الجهات الحكومية للمجالات التي ترغب في عرضها للمشاركة مع القطاع الخاص، وللضمانات التي تقدمها للمستثمرين في هذا الجانب، وكل ما له علاقة بالتزامات كل طرف، كما دعا المؤتمر إلى أهمية تطوير وتوسيع المدن والمناطق الصناعية والحرفية، وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة والحرفية، وتأمين البنى التحتية اللازمة لهذه الأنشطة. وركزت التوصيات على أهمية مساعدة سيدات الأعمال الصناعات اللواتي تضررت منشآتهن جراء الأزمة في إعادة إقلاعها وبدء دورتها الإنتاجية من جديد، كما أكدت تعزيز الدور الاستثماري والتنموي للمرأة في مشروعات إعادة الإعمار، والعمل على كل ما من شأنه تمكين المرأة الريفية، وذلك بالاستعانة بالجهات التنموية المتخصصة داخلياً وخارجياً، والتأكيد تنفيذ قانون الجمارك الجديد، والاستفادة من مزاياه وتسهيلاتته عبر تعاون جميع الجهات العامة والخاصة، إضافة إلى تشجيع طرح

مشروعات التطوير العقاري، ودعمها من الحكومة عبر تسهيل وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وإطلاق المشروعات. وفي تصريح له «الوطن»، أكد سفير الجمهورية اليمنية نايف القانص صمود اليمن في وجه الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري الذي لم يجل دون مشاركة اليمن ولو رمزياً ومعنوياً في معرض دمشق الدولي وفي مؤتمر رجال الأعمال الذي يعتبر رسالة دعم لسورية المنتصرة في وجه الإرهاب وداعميه ومموليه، مبيّناً أن هذا المؤتمر يلفت أنظار العالم بأن سورية مضت نحو الأمان وصممت على



الانتصار السياسي وهي اليوم تدشن الانتصار الاقتصادي. وأضاف السفير موضحاً: إن مشاركة الجمهورية اليمنية في معرض دمشق برغم تواضعها لها دلالة كبيرة لمشاركة سورية انتصارها السياسي والاقتصادي الذي بدأت ملامحه تظهر. وبدوره صرح السفير السوري سردار سنجاري له «الوطن» بضرورة وجود جوافز للاستثمار وإيجاد قانون يحمي المستثمرين من أي خروقات، ويصاغ بطريقة عالمية تتناسب والصغيرة والمتوسطة.

من جانبها أكدت وزيرة الدولة الاستثمار وفيدة حسني أهمية المؤتمر لجهة الاستثمارات، مبيّنة أن المشاركات قيمة وسوف يتم التعامل مع الموضوعات المطروحة كافة. بدورها بينت رئيسة المجلس الإنمائي للمرأة والأعمال في بيروت إيمان غصين أن المؤتمر مهم لجهة مشاركة المرأة السورية، منوهاً بأن ما يهيمنا اليوم بعد الحرب الظالمة إعادة تأهيل واقع المرأة ليكون لديها عمل خاص بها، وهي بالتأكيد تحتاج إلى دعم ونحن كمجلس نعمل على دعم المرأة السورية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## اسمندر: مشاركون عرب راغبون

## في التعاون في مجال المشاريع الصغيرة

## صالح حميدي

صرّح مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر له «الوطن» بوجود إقبال مهم من الزوار العرب والأجانب والمحلين على جناح الهيئة في معرض دمشق الدولي في دورته الستين، وقد أبدى زوار من العراق ولبنان رغبتهم بالتعاون مع الهيئة من خلال المشروعات الصغيرة التي تشرف عليها والمتخصصة بمنتجات تصديرية لتوريدها إلى بلدانهم، وكانوا اطلعوا على المشروعات المعروضة ضمن جناح الهيئة في المعرض. وأشار اسمندر إلى أن أبرز المنتجات التي أثاروا لفتها اهتمام الزوار من خلال جولاتهم

بعض سلاسل العملية التجارية لمنتجات آخرين في البلدان الأخرى. وأوضح اسمندر أن الهيئة تشارك في الجناح رقم ١٦ وهو خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مختلف المحافظات ويضم ٤٧ مشروعاً، كما تشارك الهيئة بجناح آخر في معرض الباسل للإبداع والاختراع بشكل فعال في مجال الطاقات المتجددة تحلية المياه وتجهيزات لازمة لعمل خطوط الإنتاج بشكل آلي والكثروني وحفظ الأغذية.

على مشروعات الهيئة تركزت على منتجات الزجاج الخاص بالأغراض التزيينية وصناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والبروكار، إضافة إلى بعض المنتجات الغذائية التي تشتهر فيها سورية، وهذه النوعية من المنتجات تلقى طلبات كثيرة من خلال الزوار من خارج سورية. ووصف اسمندر مشاركة الهيئة في هذه الدورة كأول مشاركة تأخذ الطابع التجاري والصناعي شملت مشاركة وكلاء من مختلف المحافظات ومن خارج سورية. ولفت إلى الإرتياح الكبير من المشاركين في جناح الهيئة بسبب طبيعة ونوعية الزوار الراغبين بتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأغذية.

## «المناطق الحرة»:

## فرص استثمارية لاستقطاب رجال الأعمال

## الوطن

صرّح معاون مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة أحمد الخوالدة له «الوطن»، بأن المؤسسة وضعت برنامجاً واضحاً للعمل أثناء معرض دمشق الدولي في دورته الستين يتضمن الترويج للاستثمارات القائمة في المناطق الحرة، إضافة إلى أن الفرص الاستثمارية المتوفرة تشجع على استقطاب مزيد من المستثمرين. وأشار إلى أن المؤسسة تعول على الدور الكبير الذي يحققه المعرض من خلال تسليط الضوء على الفعاليات الاقتصادية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني. ولفت إلى أن الجناح الذي تشارك فيه المؤسسة يضم العديد من الفعاليات العاملة في المناطق الحرة مع عرض للمزايا والحوافز التي تمنح للمستثمرين في المناطق الحرة بالتنسيق مع اللجنة العليا للمستثمرين ومشاركة المستثمرين المتميزين في مجال الصناعة والتجارة والخدمات سعياً منها إلى تنمية التواصل والترابط مع مجتمع الأعمال.

المؤسسة العامة للمناطق الحرة بحسب الخوالدة سوف تستثمر مشاركتها ضمن فعاليات المعرض باعتباره بوابة وقناة حيوية لإيصال الرؤية المستقبلية لعمل المناطق الحرة بمشاركة القطاع الخاص وتحقيق نمو وتطور الاستثمارات في المناطق الحرة، مبيّناً أن الهدف أن تكون المناطق الحرة من أهم حاضرات الاستثمار بحيث تساعد في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع عمليات التبادل التجاري والترانزيت وإقامة صناعات تصديرية وتوفير فرص عمل وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي وذلك بغية الاستفادة من الموقع الإستراتيجي المتميز والمهم الذي تتمتع به سورية وذلك انطلاقاً من التوجهات والتطلعات المستقبلية لخطة عمل الحكومة. ولفت الخوالدة إلى أن الجناح يعكس رؤية المؤسسة الاستثمارية ونشاطها الاقتصادي ويعزز مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص لتطوير العمل بما ينسجم مع طبيعة المرحلة المقبلة التي تتضمن أهم عناوينها إعادة الإعمار.